الزراعة الجبلية كميكانيزم أساسي في تحقيق التنمية المحلية
Mountain agriculture is an essential mechanism for local development.

تاريخ الاستلام: 2019/12/04 تاريخ القبول: 2020/07/08 تاريخ النشر: 2020/07/12

د. خالد بوشارب بولوداني [1]*
جامعة 8 ماي 1945 – قالمة (الجزائر)
Email :boucharebkaled@gmail.com

د. مرابـــط عياش عـــزوز [2]
جامعة 20 اوت 1955 –سكيكدة (الجزائر)
Email : Merazz81@yahoo.fr

مجلة البحوث والدراسات الإنسانية المجلد 14/ العـدد 01 –السنة 2020 ص ص 57–74
EISSN : 2588-2317 ISSN : 1112-8152

الملخص

تسعى التنمية المحلية من خلال جملة من الأنشطة التي يستغل فيها المجتمع المحلي طاقاته وموارده المتاحة من أجل تحسين المستوى المعيشي لأفراده على مختلف الجبهات، خاصة الاجتماعية والاقتصادية.

وعليه نجد الزراعة الجبلية بخصائصها البسيطة والمتاحة التي تمكن أفراد المجتمع المحلي من تحسين ظروفهم الاقتصادية من أهم الاستراتيجيات المعتمدة اليوم في تحقيق عامل التنمية داخل كل مجتمع.

الكلمات المفتاحية: التنمية، الزراعة الجبلية، الاستراتيجيات، المجتمع المحلي، المستوى المعيشي.

Abstract

Local development seeks through a range of activities in which the community utilizes its potential and resources to improve the standard of living of its members on various fronts, especially social and economic.

Mountain agriculture, with its simple and available characteristics that enable community members to improve their economic conditions, is one of the most important strategies adopted today in achieving the development factor within each community.

***Keywords**: development - mountain agriculture - strategies - community - standard of living*

* المؤلف المرسل

مقدمة

لعل أكثر المفاهيم ارتباطا في البدايات الأولى لمصطلح التنمية المحلية، هو التنمية الريفية، كون التنمية المحلية ارتبطت في غالب الأحيان بالمناطق المعزولة أو الجبلية، والمناطق المتخلفة اقتصاديا أو التي تعاني من شح شديد في المشاريع التنموية، وهذا راجع إلى طبيعة التسيير الاقتصادي المركزي الذي أهمل هذه المناطق، والتي نعرف بالمناطق العميقة داخل الدول.

إن هذا الشح في المشاريع التنموية التي ميزت هذه المناطق حتم على سكانها اللّجوء إلى أسلوب اقتصادي جديد، يعتمد على استغلال كل الطاقات المتاحة محليا من أجل خلق مشاريع تنموية خاصة، تسهم في دفع عجلة التنمية بها، فبدأت الاهتمامات الأولى بالتنمية المحلية خلال سنوات الستينيات من القرن الماضي كرد فعل وتصريح علني على رفض نمط التسيير المركزي الشمولي لعدم مراعاته الخصوصية الاقتصادية أو الثقافية أو البشرية للمناطق الريفية، من خلال الاتجاه إلى التسيير المحلي. (Jean Yvesgoutable,2003,p.91)

من هذا المنطلق، بدأ التبني الفعلي لهذا النهج الاقتصادي من أجل تحقيق تنمية محلية تراعى فيها جميع الخصوصيات، وخاصة الخصوصية الريفية للمناطق الجبلية، أين اعتمدت نشاط الزراعة كآلية للخروج من دائرة التخلف والفقر، محاولة خلق تنمية محلية تتماشى والطبيعة الاقتصادية والإمكانيات المادية المتاحة، والإمكانات البشرية المتوفرة.

فما هي خصائص الزراعة الجبلية؟ وما هي انعكاساتها على التنمية المحلية للمناطق الريفية؟

أولا: التنمية المحلية:

I. مفهوم التنمية المحلية:

لقد تعددت تعريفات التنمية المحلية من تخصص معرفي لآخر، ومن باحث لآخر، ومن بين هذه التعريفات نجد:

تعريف "كارل بوتم""Carroll bottem" والذي يعرفها على أنها: " ذلك الجهد لزيادة الفرص الاقتصادية وتحسين مستوى حياة الأفراد". (عبد الهادي الجوهري وآخرون، 1986،ص: 52)

كما عرفها أحمد رشيد بأنها: "عملية تغيير وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى المعيشة في كافة الجوانب". (أحمد رشيد، 1986، ص: 15)

ويعرفها عبد الحميد عبد المطلب "مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية، والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية". (عبد الحميد عبد المطلب، 2001،ص: 13)

من خلال جملة هذه المفاهيم يتضح لنا أن التنمية المحلية: "هي العملية التي من خلالها يستغل المجتمع المحلي طاقاته وموارده المتاحة من أجل تحسين المستوى المعيشي لأفراده".

II. أهداف التنمية المحلية:

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف، والتي من بينها:

1- إشباع الحاجات:

الغاية الأساسية لكل جهد اقتصادي مبذول في إطار أي عملية تنموية هو إشباع الحاجات الأساسية (علي إبراهيم سلامة، 1991، ص: 110). هذه الحاجة تختلف من حيث نوعية ذلك المنتوج الاقتصادي للجهد المبذول، ويصنف **ماسلو** الحاجات إلى قسمين: حاجات أساسية وحاجات نمائية (Alain bouvier,1994,p.62)، ويعد إشباع الحاجات البيولوجية (الأكل والمشرب) على رأس هذه الحاجات، وعندما يشبع الإنسان هذه الحاجة ينطلق نحو إشباع حاجات أخرى. وتعد الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي لإشباع حاجة الطعام، وسعى الإنسان منذ الوهلة الأولى للمجتمع الإنساني إلى خلق هذا النشاط من أجل تلبية الحاجة المتزايدة لذلك المجتمع.

2- الرفع من مستوى المعيشة لأفراد المجتمع المحلي:

تسعى التنمية المحلية إلى الرفع من المستوى المعيشي لأفراد ذلك المجتمع المحلي من خلال جملة من الأساليب المباشرة وغير المباشرة، فالمشاريع الساعية لتنمية أي مجتمع هي مشاريع للنهوض بالمستوى المعيشي لأفراده من خلال زيادة الدخل والرقي بمستوى الحياة التي يحيونها، ذلك لأن التنمية المحلية تقوم على عنصرين أساسيين هما:

- ✓ **العنصر الأول:** ويهتم بالمشاركة الشعبية التي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يحيونها، معتمدين على مبادرتهم الذاتية.
- ✓ **العنصر الثاني:** هو توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية.

3- تفعيل دور أفراد المجتمع المحلي:

إن من أبرز أهداف التنمية المحلية هي خلق تفاعل بين أفراد المجتمع المحلي، وكذلك استغلال جهود هؤلاء الأفراد، واستخراج المكنونات الداخلية لهم، من خلال إعطائهم الفرصة للمشاركة في بناء مجتمعهم، بل يكونون هم العنصر الأساسي في هذا البناء لأن التنمية المحلية تقوم على أساس تكاثف جهود أفراد المجتمع. لذا يجب أن تراعى في تخطيط التنمية المحلية خلق مشاريع تنموية تتلاءم وطبيعة المنطقة من جهة وكذلك المؤهلات الفنية لأفاد المجتمع المحلي من جهة ثانية.

4- العدالة الاجتماعية:

تسعى التنمية المحلية من خلال الابتعاد عن التخطيط المركزي والاعتماد على ما يعرف بالمركزية في الإقليم -نقل بعض الصلاحيات والاختصاصات من المركز إلى الفروع في الأقاليم المختلفة-(عبد الرزاق الشيخلي، 2001، ص: 33)، وهو ما يؤدي إلى تقليل التهميش في المناطق البعيدة عن المركز، وخلق عدالة في توزيع الثروة أو الدعم أو حتى توزيع مشاريع التنمية، وهو ما يخلق شمول المشاريع التنموية في مختلف مناطق الدولة، ويضمن تحقيق العدالة فيها. (أيمن عودة المعاني، 2010، ص: 139)

كما أن العدالة في التوزيع المشاريع التي توفر مناصب عمل تؤدي إلى الحد من الهجرة الداخلية، من الأرياف إلى المدن باعتبار الأولى منطقة طرد للسكان، في حين تعتبر الثانية بمشاريعها الاقتصادية وفرص العمل التي تقدمها والحياة الكريمة التي تمنحها، تصبح مناطق جذب خاصة لفئة الشباب.

5- الاعتماد على الذات:

من بين أبرز الأهداف التي تسعى التنمية المحلية إلى خلقها بين أفراد المجتمع المحلي، هو الاعتماد على الذات واستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة محليا، وعدم انتظار المشاريع التي تقدمها الدولة، والتي كثيرا ما لا تأتي وإن أتت تأتي متأخرة، لذا نجد أن نسبة الفقر والبطالة، وغياب التنمية تنتشر إما في المناطق الريفية وإما في المناطق الصحراوية وإما في المناطق الجبلية.

وعليه، فإن التنمية المحلية تقوم على توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها. (أيمن عودة المعاني، 2010، ص: 140)

III. مقومات التنمية المحلية:

تقوم التنمية المحلية على عنصرين أو دعامتان أساسيتان هما:

1- المقومات البشرية:

تعتمد التنمية المحلية على العنصر البشري كدعامة أساسية ذات بعدين:

- ✓ **البعد الأول:** ويتمثل في حتمية إشراك أفراد المجتمع المحلي في العملية التنموية حتى تستغل الطاقات المهدورة، وتحسيس الفرد بقدرته على الإبداع والتغيير، وجعله يؤمن بقدراته، خاصة إذا علمنا أن التنمية المحلية من إيجابياتها مراعاة الظروف البشرية المحلية، أي أن المشاريع التنموية تكون على حساب المؤهلات العلمية والفنية لأفراد المجتمع المحلي حتى يتم إشراكهم في العملية التنموية، فالتنمية المحلية تعمل على أساس تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع، وجعل هذه العناصر أكثر فعالية. (مصطفى الجندي، 1987، ص: 49)

- ✓ **البعد الثاني:** وهو العنصر المحلي، أي أن التنمية المحلية تعتمد على العنصر البشري المحلي وتسعى إلى ترقيته هو في حد ذاته من جهة أخرى، أي أن التنمية المحلية تنطلق من العنصر المحلي لتصل إليه، كون عملية التنمية تقوم عليه وهو المستفيد منها، فالتنمية المحلية تقوم على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين معيشتهم. (مصطفى الجندي، 1987، ص: 49)

2- المقومات المادية:

ويقصد بالمقومات المادية عنصرين:

- ✓ **الجانب المالي:** أو ما يعرف بتمويل التنمية المحلية، ويبحث هذا الجانب في مصادر التمويل المالي للمشاريع المحلية من خلال مصدرين، وهما:

أ- التمويل المحلي: يعتمد التمويل المحلي على الإمكانيات المتوفرة والمتاحة لذي المجتمع المحلي، وترتكز بالأساس على الهياكل القاعدية والمواد الطبيعية، والمردود من المنتوج الخام (باسل البستاني، 1996، ص:55) كما أنها تعتمد أيضا على الإمكانات المالية المتاحة لدى المجتمع المحلي سواء الأفراد أو الجمعيات المحلية، أو العناصر المالية الرسمية المتوفرة لذا هذا المجتمع المحلي (بنوك أو استثمارات) مباشرة.

ب- التمويل الخارجي: ويكون في بعض الأحيان ضمن مخطط حكومي لتمويل مشاريع التنمية المحلية، خاصة في المناطق الفقيرة، والتي لا يستطيع فيها الأفراد بإمكانياتهم المحلية تمويل تلك المشاريع، بالإضافة إلى غياب البنوك وغيرها من آليات الدعم الشبه المحلي، هنا تقوم الحكومة المركزية بتخصيص ميزانية خاصة لتمويل تلك المشاريع تشرف عليها الجماعات المحلية، هذه الأخيرة" التي تم تعزيز دورها خاصة في مجال تنفيذ المشاريع التنموية." (يونس عبد، 2009، ص: 148)

- ✓ **الجانب المعداتي:** ويقصد به إحصاء إمكانيات المجتمع المحلي من معدات تستخدم في التنمية المحلية، خاصة المعدات الفلاحية، على اعتبار أن أغلب المشاريع التنموية المحلية لا تبتعد كثيرا عن هذا المجال.

ثانيا: الزراعة الجبلية:

I. مفهوم الزراعة الجبلية:

ترى مجلة الأمم المتحدة للزراعة في عددها لسنة 2014 أن الزراعة الجبلية هي الزراعة التي استحدثها سكان المناطق الجبلية بتحديهم للظروف الصعبة، وقد استطاعوا إنتاج مجموعة متنوعة من المحاصيل المكيفة مع المرتفعات المختلفة، وظروف المنحدرات والمناخ. (جريدة الصريح الجزائرية، ع 545، أفريل 2017).

II. خصائص الزراعة الجبلية:

هناك جملة من الصفات تميز الزراعة الجبلية عن غيرها من الزراعات خاصة تلك الموجودة في المناطق المنخفضة:

1. ضيق المساحة الزراعية: أي أن المناطق الزراعية الجبلية لا تتسم بالاتساع كالمناطق السهبية، إنما هي موجودة على شكل قطع فلاحية منفصلة بفعل التضاريس التي تفرض نمطا لشكل المساحة الزراعية.

2. اعتمادها على مياه الأمطار: تعتمد الزراعة الجبلية بالدرجة الأولى على مياه الأمطار، على عكس الزراعة المنخفضة التي تعتمد على الري بشكل مكثف، لذلك تقوم الزراعة الجبلية على زراعة المحاصيل الأقل طلبا للماء، والتي يكون جني محصولها قبل بداية فصل الصيف الذي يكون حارا جافا.

3. زراعة معاشية: تتسم الزراعة الجبلية بالصفة المعاشية أكثر من الصفة التجارية، لذا نجدها تتميز بالتنوع في المحاصيل الزراعية، لأنها زراعة تسعى من خلالها الأسرة

بالدرجة الأولى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الأسري، وبعد ذلك إن كان هناك فائض في المحصول تأتي عملية البيع.

4. تداعياتها محدودة على البيئة: لأنها تستعمل الأسمدة المعدنية والمبيدات أقل من الزراعة في المناطق المنخفضة. (مجلة الأمم المتحدة، ديسمبر 2014، ص: 01)

5. عدم الاستعمال المكثف للمعدات الفلاحية المتطورة: وذلك لصعوبة التضاريس، التي لا تسمح بحركية تلك الآلات مثل الجرارات والحاصدات، وهذا ما يجعل الفلاح في هذه النوعية من الزراعة يعتمد على المعدات التقليدية اليدوية، فتصبح متعبة، ولا تسمح بزرع مساحات كبيرة.

ثالثا: الزراعة الجبلية والتنمية المحلية:

I. الحاجة إلى الزراعة الجبلية في المجتمع المحلي:

لقد تعقدت وتعددت الظروف التي حتمت على المجتمع المحلي اعتماد الزراعة الجبلية كأداة للتنمية المحلية، لعل أبرزها:

1- التهميش السياسي والاجتماعي:

تعاني المناطق الجبلية من عدم الاهتمام السياسي والاجتماعي وذلك لبعدها عن مركز اتخاذ القرارات، كما أن وعاءها الانتخابي جد محدود بسبب قلة الكثافة السكانية أو حتى بسبب عدم الاهتمام بالسياسة، والتي تعد آخر ما يفكر فيه سكان المناطق الجبلية الذين يعانون الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي غياب الاهتمام السياسي، فيصحبه تهميش اجتماعي كون الرعاية الاجتماعية تكون من خلال آليات أو تخطيط سياسي.

2- انتشار الفقر والجوع:

هناك الكثير من الدراسات التي تربط بين متغيرين أساسيين هما الفقر والتنمية، هذه الأخيرة التي عادة ما تتغيب عن المناطق الريفية والجبلية، مما يحتم على أفراد المجتمع المحلي البحث عن سبل أخرى خارج التخطيط الحكومي، فلجأت الأسر في هذه المناطق إلى الزراعة الجبلية كميكانيزم لمواجهة القهر والاستغلال، وإنهاء واقعهم العفن من خلال بحثهم المتواصل عن لقمة العيش خارج حدود الاقتصاد الرسمي ومحاولة تغيير هذه الأبنية القمعية، وفي إصرارهم على الاستمرار في الوجود، ومواجهة التحديات والتمايزات وظلم الأنظمة ذات النزعة السلطوية القمعية، وهذا ما يعكس ممر التنمية المسدود ".(إسماعيل قيرة، 2012، ص: 83)

من خلال هذه الجزئية يتضح لنا حاجة المجتمع المحلي لتنمية محلية خارج الاقتصاد الرسمي وحسب الإمكانات المتاحة، سواء المادية أو البشرية، للخروج من الفقر المدقع الذي تحياه أسر المناطق الجبلية، فظهرت الزراعة الجبلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في هذه المناطق الريفية.

3- غياب المشاريع الاقتصادية:

يتطلب إنجاز المشاريع الضخمة جملة من الشروط، أبرزها توفر الأرض المسطحة ليقام عليها المشروع، كما تتطلب أيضا شبكة من المواصلات ومجموعة من الهياكل القاعدية، فضلا عن متطلبات العمال.... الخ، إلا أن افتقار المناطق الجبلية لهذه الشروط التنموية جعل أفراد المجتمع الجبلي يؤمنون بحتمية مشاريع تتناسب وطبيعة المنطقة وتضاريسها، فكانت الزراعة الجبلية المشروع الأساسي للتنمية المحلية.

4- البعد عن السلطة المركزية:

تعتبر التنمية مهمة بالنسبة لممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذين شرطين أساسيين لها، على اعتبار التطور المستمر والمواطنة تعطي للمواطن كفاءات مجدية ونفعية لحاجات التنمية. (جادي لمياء، ع1، سبتمبر 2007، ص:187)

وهذا ما يوضح المعاني الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان، خاصة ما يعرف بالعدالة الاجتماعية، والعدالة في توزيع الثروة والعدالة في المشاريع التنموية، إذ نجد في كثير من الدول أن المشاريع التنموية دائما ما تقل كلما ابتعدنا عن مركز اتخاذ القرار، فنجد أن المناطق الريفية والمناطق الجبلية هي آخر المناطق استفادة من تلك المشاريع. وهذا ما يخلق فجوة بين أفراد المجتمع المحلي والدولة المركزية، فيجعلها قابلة للثورة.

فالشواهد الواقعية تؤكد ذلك، حيث لاحظنا أن البداية الحقيقية للربيع العربي كانت من الجنوب التونسي الذي أحس بالتميز مقارنة مع الشمال، خاصة من حيث المشاريع التنموية، وهي مؤشرات تؤكد على عدم التوازن الجهوي في التنمية وانتشار البطالة والفقر خاصة في المناطق الجبلية. (المولدي الأحمر، 2014، ص: 94)

II. انعكاسات الزراعة الجبلية على المجتمع المحلي:

1. توفير الغذاء:

يعد الهدف الأساسي الذي يقوم عليه أي نشاط اقتصادي هو إشباع الحاجة، وتعد الزراعة نشاطا اقتصاديا لإشباع حاجة الغذاء، وقد استطاعت الزراعة الجبلية من توفير الغذاء للكثير من الأسر، خاصة إذا علمنا أن الغاية الأساسية الأولى التي أنشئت من أجلها هذه الزراعة كانت معاشية، أي من أجل إعاشة أفراد الأسرة، ولكن مع الزيادة في الإنتاج وتحقيق كميات معتبرة من المحاصيل زائدة عن حاجة

الأسرة لجأت إلى البيع من أجل توفير نوعية أخرى من الأغذية لا يتم زرعها في المناطق الجبلية.

2. المساهمة في رفع الدخل ورفع مستوى المعيشة:

تهدف التنمية المحلية إلى زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة مما يتيح للمجتمع فرصة التوسع في تقديم الخدمات لأفراد الشعب. (فادية عمر الجولاني، 1984، ص: 53)

وفعلا قد حققت الزراعة الجبلية زيادة في الدخل الفردي وذلك من خلال:

✓ **بيع المنتوجات الزراعية:**

يكون تأثير الزراعة الجبلية على زيادة الدخل الفردي ومعه ارتفاع مستوى المعيشة بشكل مباشر من خلال بيع الفائض من المنتوجات الزراعية، وفي حقيقة الأمر أصبحت هي الهدف الأساسي للزراعة الجبلية، وذلك يرجع إلى جملة من الأسباب أهمها:

✓ **اتساع المساحات المزروعة:**

اتسعت المساحات المزروعة في المناطق الجبلية بشكل ملفت للنظر، وذلك يرجع إلى الاهتمام المتزايد لأفراد المجتمع بهذا النشاط الاقتصادي، خاصة في ظل غياب بدائل اقتصادية متاحة، مما جعلهم يقبلون على استصلاح الأراضي الجبلية من خلال نزع الغطاء النباتي الغابي وتعويضه بمحاصيل زراعية تتلاءم وطبيعة التضاريس وأيضا طبيعة التربة، كما أنها أيضا تخضع إلى حتمية المناخ خاصة من حيث كمية التساقط للأمطار، هذه الأخيرة التي تعد المصدر الأساسي لسقي المحاصيل الزراعية.

✓ **استعمال المعدات الفلاحية:**

سارت الدولة من خلال الجماعات المحلية في نفس اتجاه أفراد المجتمع المحلي بتبنيها الفلاحة الجبلية كبديل اقتصادي هام، فقامت بشق الطرق الجبلية، مما سمح للفلاحين من استغلال المعدات الفلاحية؛ كالجرارات ذات الإطارات الحديدية، وأيضا الصهاريج من أجل سقي المحاصيل الزراعية، وبتوفر المياه تنوعت معه المحاصيل الزراعية حتى التي تتطلب كميات معتبرة من المياه.

✓ **اتساع رقعة غرس الأشجار:**

لقد اعتمد الفلاحون سياسة جديدة في استغلال الأراضي الفلاحية الجبلية، حيث تكيف الفلاح مع ضيق تلك المساحة ومع التضاريس الصعبة، فضلا عن قلة الأمطار، فكثف من استغلال الأرض الزراعية، وغرس الأشجار المثمرة، وبذلك أصبح دخل الفرد المحلي كل فصول السنة، حيث تتنوع المحاصيل وتتنوع أيضا الأشجار، ففي فصل الشتاء هناك جني الزيتون، وفي الصيف التين والثمار الشوكية، وفي الربيع والخريف محاصيل الخضروات.

3. القضاء على البطالة:

على اعتبار أن القوى العاملة هي أساس التنمية الاقتصادية وهي القاعدة الصلبة لكل عمل تنموي. (مُحَمَّد بودرمين، ع 1، سبتمبر 2007، ص: 133)، فإن التنمية المحلية تعتمد على دعامة أساسية، وهي اشتراك أفراد المجتمع المحلي، حتى توفر مناصب عمل رغم أنها ليست قارة أو في بعض الأحيان تكون موسمية، إلا أن الزراعة الجبلية ساهمت بشكل كبير في القضاء على البطالة، خاصة بين فئة الشباب وأيضا لذا جنس الإناث، حيث استطاعت المرأة الريفية من خلال الزراعة الجبلية الإسهام الكبير في دفع عجلة التنمية المحلية.

4. المساهمة في الاستقرار والتقليل من الهجرة نحو المدن:

إن الهجرة هي عملية تنقل بشري تلقائي عن طريق الخروج القروي اليومي.[1](قباري مُحَّد اسماعيل، 2017، ص: 379) أي من القرى إلى المدن، فالشباب لا يستطيع مقاومة المغريات التي تقدمها المدينة، وفي نفس الوقت غير قادر على تحمل الظروف القاسية التي يحياها في ظل طبيعة قاسية، أي منطقة جذب ومنطقة طرد، ولكن مع الفرص الجديدة التي قدمتها الفلاحة الجبلية من جهة، وتقلص فرص العمل في المدن خاصة إذا علمنا أن الوظيفة في المدينة تتطلب كفاءة مهنية أو شهادة يفتقر إليها غالبية سكان المناطق الجبلية بسبب نقص المرافق التعليمية ومراكز التكوين المهني، فإن هذا جعل شباب المناطق الريفية يؤمن بفرصته في الفلاحة الجبلية لأنها لا تتطلب الكثير من المعارف بالقدر الذي تتطلب الكثير من الجهد، كما أنه ومع شق الطرق وتوفير مياه السقي، لجأ الفلاحون إلى الأشجار المثمرة وأشجار الزيتون مما جعل من المحصول طول السنة وليس كما كان موسميا فقط، فوفر بذلك فرص عمل دائمة لهؤلاء الشباب، هذا فضلا عن استفادة هؤلاء الشباب من وكالات الدعم الفلاحي سواء لتربية المواشي أو تربية النحل، وغيرها، كل هذا ساهم في استقرار الشباب والتقليل من الهجرة الداخلية نحو المدن.

5. إيمان الدولة بالفلاحة الجبلية كآلية للتنمية المحلية:

بعد كل ما حققته الفلاحة الجبلية من نتائج ايجابية انعكست مباشرة على أسر هذه المناطق، كان من المحتم على الدولة بكل هياكلها مسايرة هذه الحركية الاقتصادية وتقديم المساعدة لسكان هذه المناطق، وتبني مشاريع لدعم هذا النشاط، فاعتمدت جملة من الإجراءات أبرزها:

- ✓ تقديم القروض المصغرة للشباب في إطار ما يعرف بوكالات دعم وتشغيل الشباب.
- ✓ تقديم دعم مباشر للفلاحين من خلال منحهم المواشي والأبقار أو خلايا النحل.
- ✓ توفير مخازن التبريد لحفظ السلع.
- ✓ شق المسالك الجبلية.
- ✓ إنجاز القرى النموذجية بما تحويه من مرافق تساعد على الاستقرار وتقلل من النزوح نحو المدن.
- ✓ تقديم قروض ميسرة لإنجاز مشاريع طواحين الزيتون.
- ✓ إنشاء أسواق يومية لبيع الخضر والفواكه بمحاذاة المناطق الجبلية.

رابعا: المعوقات التي تواجه الزراعة الجبلية كآلية للتنمية:

رغم ما تقدمه الفلاحة الجبلية كإسهام في التنمية المحلية، إلا أن هنالك الكثير من المعوقات التي تعترضها أبرزها:

I. عدم امتلاك الفلاحين تصاريح استغلال يستطيعون من خلالها الحصول على الوثائق الإدارية التي تخول لهم الاستفادة من صفة الانتماء إلى الغرفة الفلاحية، والتي من خلالها يستفيدون من الدعم الفلاحي، سواء المادي كقروض أو الحيواني من مواشي وخلايا نحل، وأسمدة وغيرها من الامتيازات الأخرى.

II. الملاحقة القضائية لمحافظة الغابات لهؤلاء الفلاحين بسبب الاعتداء على المساحات الغابية.

III. نقص مساهمة الدولة ودعمها للفلاحة الجبلية بشكل كبير مثل الفلاحة السهبية.

IV. الجفاف ونقص الأمطار التي تؤثر كثيرا على المنتوج الفلاحي الجبلي، مما يدخل الفلاحين الجبليين في مرحلة شك تشكل عائقا أمام الاستمرار في هذا النشاط.

V. الحرائق في فصل الصيف التي تتلف الأشجار المثمرة.

خاتمة

من خلال كل ما سبق ذكره يتضح لنا الأهمية البالغة التي تؤديه الفلاحة الجبلية كآلية للتنمية المحلية، خاصة في ظل الظروف المزرية والصعبة التي يعيشها سكان تلك المناطق، فانتشر بذلك الفقر والبطالة، والافتقار إلى أدنى ضروريات الحياة.

وهذا ما حتم على سكان هذه المناطق البحث على آليات للخروج من دائرة التهميش والعمل على تحقيق التنمية على الأقل على المستوى المحلي، فلجؤا بذلك إلى الزراعة الجبلية.

وفي ظل النتائج الايجابية التي حققها هذا المشروع (الزراعة الجبلية) كان لزاما على الدولة دعمه من خلال شقها للمسالك الجبلية التي سهلت من استعمال الآلات الفلاحية، فضلا عن تقديم الدعم المادي والفلاحي لسكان المناطق الجبلية، وهذا ما ساهم بشكل كبير في القضاء على الهجرة الداخلية نحو المدن، وكذلك القضاء على الفقر، وخلق مناصب عمل قضت بها على ظاهرة البطالة، وتحولت هذه الفلاحة من الطابع الأسري المعاشي إلى الطابع التجاري، فخولها دورا مميزا في تحقيق التنمية المحلية.

قائمة الهوامش:

1. - Jean Yvesgoutable. Stratégie de développement territorial. Ed économico. Paris 2003, p91.

2. عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، نهضة الشرق، القاهرة، 1986، ص: 52.
3. أحمد رشيد، التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص: 15.
4. عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص: 13.
5. علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، دار المعارف، مصر، 1991، ص: 110.
6. - Alain bouvier. Management et projet. Hachette. Livre. Paris. 1994, p : 62.
7. عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية دراسة مقارنة، دار المسيرة، عمان، 2001، ص: 33.
8. أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص: 139.
9. أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص: 140.
10. مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص: 49.
11. مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص: 49.
12. باسل البستاني، تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، نيويورك، 1996، ص: 55.
13. يونس عبد، استقرار المجالس المنتخبة وحماية مصالح المواطنين، جريدة المساء، 25 أكتوبر 2009، ص: 198.
14. الزراعة الجبلية، جريدة الصريح الجزائرية، العدد 545، 14 أفريل 2017.
15. مجلة الأمم المتحدة، الزراعة الجبلية، عدد ديسمبر 2014، ص: 01.
16. إسماعيل قيرة، نحو رؤية جديدة لدراسة الفقر والتنمية في البلدان النامية، منشورات جامعة سكيكدة، 2012، ص: 83.
17. جادي لمياء، مشكلات وقضايا المجتمع في عالم متغير، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية جامعة سكيكدة، العدد الأول سبتمبر، 2007، ص: 187.
18. المولدي الأحمر، الثورة التونسية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2014، ص: 94.
19. فادية عمر الجولاني، التغير الاجتماعي، دار الإصلاح، السعودية، 1984، ص: 53.
20. محمد بودرمين، مشكلات وقضايا المجتمع في عالم متغير، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية جامعة سكيكدة،العدد الأول سبتمبر 2007، ص: 133.
21. قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع الحضري، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2017، ص: 379.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد رشيد، التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.
2. إسماعيل قيرة، نحو رؤية جديدة لدراسة الفقر والتنمية في البلدان النامية، منشورات جامعة سكيكدة، 2012.
3. المولدي الأحمر، الثورة التونسية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2014.
4. أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
5. باسل البستاني، تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، نيويورك، 1996.
6. عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
7. عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية دراسة مقارنة، دار المسيرة، عمان، 2001.
8. عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، نهضة الشرق، القاهرة، 1986.
9. علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، دار المعارف، مصر، 1991.
10. فادية عمر الجولاني، التغير الاجتماعي، دار الإصلاح، السعودية، 1984.
11. قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع الحضري، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2017.
12. مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987.

الجرائد والمجلات

1. الزراعة الجبلية، جريدة الصريح الجزائرية، العدد 545، 14 أفريل 2017.
2. جادي لمياء، مشكلات وقضايا المجتمع في عالم متغير، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية جامعة سكيكدة، العدد الاول سبتمبر، 2007
3. محمد بودرمين، مشكلات وقضايا المجتمع في عالم متغير، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية جامعةسكيكدة،العدد الأول سبتمبر 2007.
4. مجلة الأمم المتحدة، الزراعة الجبلية، عدد ديسمبر 2014.
5. يونس عبد، استقرار المجالس المنتخبة وحماية مصالح المواطنين، جريدة المساء، 25 أكتوبر 2009

المراجع باللغة الأجنبية

1. - Jean Yvesgoutable. Stratégie de développement territorial. Ed économico. Paris 2003.
2. - Alain bouvier. Management et projet. Hachette. Livre. Paris. 1994.